العرب ودول الجوار

عبدالخالق عبدالله*

للوطن العربي حدود جغرافية مشتركة مع 11 دولة في القارتين الآسيوية والأفريقية. ففي أقصى الشرق العربي هناك الجمهورية الإسلامية في إيران والتي تجاور سبع دول عربية خليجية هي دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى العراق. وفي أقصى الشمال العربي تقع تركيا التي تجاور كلاً من سوريا والعراق. أما في أقصى الجنوب والغرب فيحد الوطن العربي تسع دول افريقية هي ارتيريا وأثيوبيا وتشاد وأوغندا وزائير وافريقيا الوسطى والنيجر ومالي والسنغال، والتي لها حدود مشتركة مع كل من السودان والصومال وجيبوتي وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا.

وبالرغم من أهمية علاقة الوطن العربي بجميع دول الجوار، إلا أن علاقات دوله بكل من إيران وتركيا وإلى درجات أقل أثيوبيا، هي التي كانت ولا تزال تستأثر بالأولوية السياسية العربية. فكل دولة من هذه الدول الثلاث تتمتع بقدرات وإمكانات وموارد بشرية وطبيعية وإنتاجية تساوي أو ربما تزيد على قدرات وإمكانات الدول العربية القريبة منها والبعيدة. لذلك فإن لهذه الدول دون دول الجوار الأخرى تأثيراتها المهمة والعميقة على السياسات والقرارات والاستراتيجيات العربية الفردية والجماعية. وتبدو ايران وتركيا من أكثر دول الجوار حضوراً في التفكير الاستراتيجي العربي، وهما حتماً الأكثر قدرة حالياً على اختراق النظام الاقليمي العربي في ظل الواقع الراهن لتوازن القوى الذي يميل بشكل واضح لصالحهما وليس لصالح الدول العربية، وخصوصاً بعد تداعيات حرب الخليج الثانية واستمرار الحصار الاقتصادي الدولي المضروب على العراق. إن لدى هاتين الدولتين القدرة. وربما الرغبة، للاستفادة من الضعف السياسي العربي الراهن من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والجغرافية على حساب الدول العربية وبالتالي تعظيم فائدتهما من التحولات الإقليمية والعالمية المتلاحقة. ويلاحظ أن المرحلة الراهنة من علاقة الوطن العربي بهاتين الدولتين، وبمعظم دول الجوار الأخرى، هي مرحلة مليئة بالتوترات والخلافات والنزاعات المزمنة. لقد ازدادت حدة الخلافات السياسية والعقائدية بين الدول العربية ودول الجوار خلال السنوات الأخيرة. وتحولت هذه الخلافات إلى أزمات مستعصية بعد أن أخذت شكل التجاوزات الحدودية المتكررة والتدخلات المستمرة

* أستاذ مشارك (.Associate Prof) بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

في الشؤون الداخلية. كذلك حدثت مواجهات عسكرية محدودة أحياناً وعنيفة أحياناً أخرى. وأصبحت دول الجوار بمثابة دول معادية تناصب العداء للعرب وتناصبها الدول العربية العداء المتبادل وكأن دورها التاريخي يكمن في تحولها إلى مركز جذب للخارج تستهدف شد أوصال الوطن العربي وتمزيقه (نقرش 1992، 93). وبرغم وجود علاقات إنسانية وإجتماعية مشتركة وروابط تاريخية وحضارية واضحة كل الوضوح، فإن السمة السائدة لعلاقة الوطن العربي بدول الجوار هي التباعد بدلاً عن التقارب والصراع بدلاً عن التعاون والعداء بدلاً عن حسن الجوار والتعايش السلمي. إن علاقات الدول العربية بدول الجوار ليست بالعلاقات الودية أو الصحية وتحمل في طياتها الكثير من الصراع والقليل من التعاون بحيث يصبح الصراع هو القاعدة في حين أن التعاون هو الاستثناء. وتبدو هذه العلاقات في مجملها وكأنها مؤسسة على أسس تعمق التوترات وتغلب التناقضات وتحول دول الجوار من رصيد بشري وحضاري محتمل إلى مصدر تهديد استراتيجي مستديم للوطن العربي.

إن الهدف من هذه الدراسة الوصفية والتحليلية هو رصد سمات المرحلة الراهنة والمستقبلية من علاقة الوطن العربي بدول الجوار وإبراز أهم التطورات والمستجدات في مجال التقارب والتباعد بينهما. وهي تحاول الإجابة عن تساؤلات حول: كيف تدير الدول العربية علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي؟ ما هي عوامل التقارب وما هي عوامل التباعد بين الوطن العربي ودول الجوار؟ لماذا تبدو عوامل التباعد هي السائدة حالياً ولماذا تتحكم هذه العوامل في العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار؟ كيف يمكن تصحيح العلاقات بين الوطن العربي ودول الجوار؟ كيف يمكن التخفيف من التوترات والأزمات وهل بالإمكان تأسيس علاقات تعاونية وودية مع دول الجوار خلال المستقبل المنظور؟ كذلك تسعى هذه الدراسة، وفي سياق الإجابة عن هذه التساؤلات، إلى التأكد من صحة فرضية أساسية هي أن الصراع وليس التعاون هو السمة البارزة والمميزة لعلاقة الوطن العربي بدول جواره، الكبيرة والصغيرة، وأن المستقبل القريب سيشهد تزايد حدة هذا الصراع.

الأسس النظرية للعلاقات مع دول الجوار

تتأرجح علاقات دول العالم عموماً بين التعاون تارة، والتوتر تارة أخرى. فالتوتر والتعاون هما من أهم بديهيات العلاقات الدولية المعاصرة (هلال 1988، 66). إن النظام السياسي العالمي المعاصر مليء بالتوترات والصراعات كما أنه مليء بمحاولات الدول للتعاون والاندماج. ففي الوقت الذي تزداد حدة التوترات بين الدول فإن العالم لم يشهد في أي وقت من الأوقات إندفاعاً نحو التقارب والتعاون والإندماج والتكتل بين الدول كما هو سائد في العالم الذي يزداد انكماشاً يوماً بعد يوم (Allen and Hamnett 1995). دول العالم حريصة على سيادتها وبناء قوتها العسكرية وبسط نفوذها السياسي وبالتالي التسبب في اندلاع الصراعات والحروب، لكنها أيضاً حريصة كل الحرص على الإلتزام بالقوانين والأعراف والمواثيق الدولية ومستعدة للتنازل عن بعض من رموز السيادة التقليدية (Sassen 1996) والتعايش السلمي مع بعضها، وتطوير العلاقات الودية والاحترام

المتبادل وتعزيز مجالات التعاون الدولي بما في ذلك احتمالات قيام الحكومة العالمية (Falk 1995).

إن التعاون والصراع سمتان ملازمتان للعلاقات بين كل دول العالم، وهما من أبرز مميزات العلاقات بين دول الجوار. فالدول المتجاورة جغرافياً هي من أكثر دول العالم ميلاً للتعاون والتوتر في ما بينها. القرب الجغرافي يولد في العادة مجموعة متداخلة من عوامل التقارب والتباعد قد تصل إلى حد التحالف أو العداء. إن أكثر التوترات والصراعات عنفاً وحدة. وأكثر محاولات التعاون والاندماج الإقليمي نجاحاً في العالم، هي تلك التي تتم بين الدول المتجاورة وليس بين الدول المتباعدة جغرافياً. كما أن الدول التي تنتمي لنظام إقليمي واحد، هي، في الوقت نفسه، الدول التي قد تربط بينها صداقة حميمة أو عداوة لدودة. وإذا كانت كل دول العالم تسعى بشتى الوسائل لممارسة الهيمنة والتأثير وبسط النفوذ، فإن دول الجوار الجغرافي هي المجال الأقرب لسعي الدول لممارسة الهيمنة والضم والاحتواء بل والاحتلال وخوض المعارك الدامية والطاحنة. إن الخلافات بين دول الجوار هي خلافات حقيقية وجذرية وليست خلافات مصطنعة وعابرة وتتراوح بين الخلافات القومية والمذهبية والسياسية والتاريخية والجغرافية المستديمة (الجوهري ودرويش 1986). وعليه فإنه في ظل هذا التداخل بين القوميات المتصادمة والمصالح المتعارضة والمشكلات المتجددة، يبدو من الصعب التأسيس لعلاقات صحية وودية وتعاونية بين دول الجوار. فالأسباب العميقة للصراع قائمة دائماً واحتمالات التوتر مستمرة بين جميع دول الجوار بما في ذلك بين الوطن العربي ودول جواره الصغيرة والكبيرة.

إن عوامل التوتر بين الدول العربية وكل من ايران وتركيا وأثيوبيا ودول الجوار الأخرى متعددة وتشمل في ما تشمل: وجود قوميات عريقة ومتصادمة خاضت في ما بينها معارك تاريخية محفورة في الذاكرة الجماعية لشعوبها، مذاهب متحفزة ومعبأة ومتشككة في مصداقية بعضها وعلى مختلف المستويات بما في ذلك المستوى الشعبي والثقافة الشعبية، مشكلات حدودية ورثها العهد الاستعماري ولم تحسم بعد الحسم النهائي ولا يتوقع أن تحسم في المستقبل القريب، خلافات مائية مستعصية أخذت تزداد إلحاحاً مع تفاقم الأوضاع المائية في المنطقة العربية، وربما تسببت مستقبلاً في اندلاع معارك أكثر عنفاً من كل المعارك السابقة بين الدول العربية ودول الجوار، نزعات سياسية توسعية وطموحات باستعادة أمجاد تليدة غير مسنودة على أرض الواقع بقدرات وإمكانيات واقعية (روجرز وليدون 1997)، تناقض في المصالح الآنية واختلال واضح في موازين القوى.

كل هذه الخلافات هي خلافات حقيقة وجذرية ولا يمكن تجاوزها أو التظاهر بعدم وجودها، وتؤسس لعلاقات صراعية بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي. إن العلاقات الراهنة فيها الكثير من الصراع واليسير من التعاون. بل يبدو وكأن الصراع هو القاعدة الحاكمة للعلاقة بين الدول العربية ودول الجوار، في حين أن التعاون هو الاستثناء. ولا شك أن الوقائع والتطورات المعاصرة تؤكد أن حالة الصراع هي الحالة

السائدة في العلاقات مع دول الجوار. فالاجتياح العسكري التركي المتكرر للمناطق الكردية في العراق واحتلال تركيا شبه الدائم لشمال العراق والموقف العربي الرافض بشدة للتعاون التركي الاسرائيلي والموجه في معظمه ضد العراق وسوريا، تتسبب في خلق علاقات غير ودية مع تركيا (الكيلاني 1996، 24). كذلك، فإن الاحتلال الايراني المستمر لجزر الإمارات والحذر العربي الجديد من الخطاب الثوري والراديكالي الايراني، والخوف التقليدي من تنامي القدرات العسكرية الايرانية الهجومية، هي أيضاً من الأمور التي تتسبب في عدم استقرار العلاقات بين الدول العربية وايران. فضلا عن ذلك، فإن الدعم الأريتيري والأوغندي والأثيوبي لقوى المعارضة السودانية، فضلا عن احتضان السودان للمنظمات الإسلامية المناوئة لنظم الحكم في الدول الأفريقية المجاورة، تشير إلى تدهور في العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الرئيسية في أفريقيا. هذه القضايا وغيرها من القضايا والخلافات الآنية والبنيوية هي مجرد تجليات لحالة التوتر والصراع بين الوطن العربي ودول الجوار.

لكن، وبالرغم من كل مظاهر الصراع والتوتر، الحقيقية منها والمفتعلة، إلا أن دول الجوار ليست بالضرورة دولاً معادية. فالجوار لا يعني تلقائياً العداء. وإذا كانت العلاقات سيئة حالياً فإنها لم تكن هكذا دائماً ولا ينبغي لها أن تبقى كذلك مستقبلاً، وبخاصة مع الانتماء الحضاري المشترك والعلاقات الإنسانية والاجتماعية المتداخلة أشد التداخل. بل إن التهديدات التي تشكلها دول الجوار حالياً ليست بالتهديدات المصيرية ولا هي بالتهديدات التي لا تستطيع الدول العربية مواجهتها أو التغلب عليها. وإذا كان من الحصافة السياسية التنبه إلى ما يمكن أن تمثله دول الجوار من تهديد في مرحلة التجزئة والتفكك والضعف العربي الراهن، فإنه لا ينبغي، على الاطلاق، عند التعامل مع دول الجوار الانطلاق من افتراض عدائي مسبق وموقف أيديولوجي حتمي بأنها مصدر خطر وتهديد للأمن القومي العربي. بل إن احتمالات التعاون وحسن الجوار والعلاقات الودية هي، أيضاً، ممكنة وواردة في كل اللحظات. ففي أقصى حالات الاختلاف والتأزم في العلاقات هناك إمكانية التنسيق والتحالف، وربما الاندماج أو التوحد الاقتصادي والسياسي بين الدول التي تنتمي إلى منطقة جغرافية وحضارية واحدة.

إن الوطن العربي ربما كان محظوظاً بدول جواره. فمعظم دول الجوار هي من ذات التوجه الحضاري وتنتمي إلى تراث عقائدي واحد. لقد خلق الإسلام بين هذه الدول والدول العربية روابط روحية ودينية عميقة، وربما أزلية، وتتجاوز الاعتبارات الدنيوية والأزمات الآنية (سعيد 1987، 31). كذلك، وبحكم القرب الجغرافي، فإن دول الجوار قريبة كل القرب من الدول العربية على الصعيد الإنساني والاجتماعي بل هي، بكل تأكيد، أكثر دول العالم قرباً على الصعيد الثقافي والعقائدي. إن بين الدول العربية ودول الجوار تاريخاً لا ينتهي من الروابط المشتركة والمتداخلة. والتي ظلت مستمرة عبر كل العصور وفي ظل أقصى حالات الصراع والتوتر. هذه الروابط الاجتماعية والتاريخية والحضارية تخلق مساحة واسعة للالتقاء، ويمكن أن تؤسس لتفاعلات إيجابية وتنسيقية وتعاونية في المواقف تجاه التطورات الاقليمية والعالمية وتجاه الاعداد والأصدقاء. لذلك، فإن دول

الجوار بقدر ما هي مصدر تهديد سياسي وعسكري، هي أيضاً رصيد إنساني وحضاري لا ينبغي تجاهله أو الاستهانة به. إن بالإمكان توظيف هذا الرصيد البشري والحضاري الكامن توظيفاً إيجابياً من أجل التقليل من التوترات المفتعلة والعابرة، وبالتالي تحقيق التعايش السلمي والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين الوطن العربي ودول الجوار، وبخاصة تركيا وايران. وتأتي الوقائع المعاصرة لتبين أن الدول العربية ودول الجوار قد تمكنت، وبرغم حالة الصراع، من تطوير شبكة من العلاقات التجارية والمالية والاستثمارية المتبادلة، والتي أخذت تشهد الانتعاش النسبي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات. كما تشترك هذه الدول معاً في عضوية مجموعة مهمة من المنظمات الاقليمية والعالمية المتخصصة، كمنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول المصدرة للنفط وحركة عدم الانحياز، وكلها تفسح في المجال للتقارب ولبناء الثقة وتحقيق الأهداف المشتركة، والتأسيس لفهم أفضل عن أوضاع دول الجوار واستيعاب سماتها وخصوصياتها السياسية والاجتماعية والتنموية(سعيد 1987، 32).

السمات العامة لدول الجوار

أول ما يسترعي الانتباه بالنسبة لدول الجوار الإحدى عشرة المحيطة بالوطن العربي هو تنوع هذه الدول من حيث القدرات والإمكانات ومن حيث الأهمية السياسية الإقليمية والدولية. فدول الجوار تختلف في ما بينها، في سماتها العامة وخصائصها السياسية والاجتماعية وفي مواردها الطبيعية وقدراتها التهديدية، وفي أوضاعها الداخلية وفي علاقاتها التعاونية والصراعية مع الوطن العربي. فهناك من بين دول الجوار دول صغيرة كل الصغر وأخرى كبيرة من حيث المساحة وعدد السكان. كما أن من بين دول الجوار دولاً مستقرة نسبياً في أوضاعها السياسية الداخلية ودولاً تعاني من عدم استقرار داخلي واضطرابات سياسية مزمنة. ومن بين دول الجوار دول فقيرة كل الفقر، بل هي في عداد أكثر الدول فقراً في العالم، ودول أخرى غنية بمواردها وبقدراتها الإنتاجية وبدرجة تطور بنيتها التحتية والمؤسساتية. كذلك، فإن بعضا من دول الجوار هي دول مهمة بالنسبة للنظامين السياسي والاقتصادي العالميين وتنتمي إلى تكتلات سياسية وعسكرية عالمية كبرى، وبعضها هامشية وتعاني من الإهمال السياسي على الصعيدين الاقليمي والدولي. فضلا عن ذلك، فإن بين دول الجوار دولا آسيوية وأخرى افريقية ودولا مسلمة وأخرى غير مسلمة، ودولا حديثة التكوين والولادة وتواجه تحديات البقاء والاستمرار وأخرى عريقة وقديمة وتنتمي إلى أقدم الحضارات والأمبراطوريات التي توسعت في كل الاتجاهات والقارات.

إن تركيا هي اليوم، وبكل المعايير الاستراتيجية والتنموية، من أكثر دول الجوار قوة وتطوراً وتقدماً (نور الدين 1997)، وهي، بالتالي، الأكثر قدرة على التصرف كقوة اقليمية كبرى وفاعلة وقادرة على اختراق النظام الاقليمي العربي في أطرافه والتأثير في أولوياته، وبخاصة في ظل تداعيات حرب الخليج الثانية، وفي ظل بروز وتطور النظام العالمي الجديد (الأزعر 1994، 129-151). فتركيا أكبر مساحة من العراق وسوريا معاً، إذ تبلغ مساحتها 780 ألف كيلو متر مربع. اما عدد سكانها فقد بلغ حوالي 66 مليون نسمة

بحلول عام 1997، وهو ما يوازي أكثر من ضعف عدد سكان كل من العراق وسوريا الدولتين العربيتين المجاورتين لها. ويلاحظ إن 40٪ من عدد سكان تركيا هم من الشباب دون الـ 15 عاماً. اما إجمالي الناتج القومي لتركيا فقد تجاوز الـ 170 بليون دولار عام 1996، في الوقت الذي يشهد الاقتصاد التركي نمواً سنوياً قدره 7٪ (خلال السنوات الخمس الأخيرة). ويصل معدل دخل الفرد في تركيا إلى حوالي 2650 دولاراً سنوياً، أي أكثر من 5 أضعاف معدل دخل الفرد في الدول النامية. وقد تمكنت تركيا مؤخراً من السيطرة على التضخم وبات لا يزيد حالياً عن 6٪ سنوياً، كما انخفضت ديونها الخارجية إلى أقل من 10 بلايين دولار، أي حوالي 6٪ من إجمالي الناتج القومي. وبالرغم من بعض المتاعب الاقتصادية، وبخاصة المتعلق منها بالبطالة المتفاقمة بين الشباب التركي والوضع غير المستقر للعملة التركية، يبقى الاقتصاد التركي، اليوم، أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، كما أنه الأكثر تنوعاً والأكثر حيوية والأكثر اندماجاً في النظام التجاري والمالي العالمي. اما قدرات تركيا العسكرية فقد تم مؤخراً تطويرها وتحديثها. وقد تجاوز الانفاق العسكري التركي 6 بلايين دولار عام 1997، في الوقت الذي بلغ عدد القوات المسلحة التركية أكثر من 600 ألف جندي مدعومين بقدرات برية قوامها 4000 دبابة وقدرات جوية مكونة من 430 طائرة مقاتلة حديثة وقدرات بحرية تحتوي على 20 سفينة حربية و16 غواصة. إن تركيا هي، اليوم، قوة عسكرية رئيسية في المنطقة وهي جزء من بنية حلف الشمال الأطلسي. علاوة على ذلك فإن تركيا متقدمة في مجال المؤسسة السياسية وتطور التجربة الديموقراطية والتحديث السياسي وبناء مؤسسات المجتمع المدني، على كل من العراق وسوريا وربما بقية الدول العربية (معوض 1998). هذه القدرات والإمكانات المتاحة لتركيا تؤهلها للقيام بدور اقليمي شمالاً وجنوباً، وخصوصا أن هذا الدور الاقليمي مدعوم كل الدعم من الولايات المتحدة الاميركية، ويتم في ظل واقع التجزئة العربية(محمد 1996).

أما إيران فإنها، كتركيا، تمتلك قدرات وإمكانات بشرية وطبيعية واستراتيجية مهمة، وترغب هي أيضاً بالقيام بدور اقليمي بارز في منطقة الخليج العربي التي هي بالنسبة إلى إيران ضمن مجالها الحيوي والتي تعيش حالياً حالة فراغ سياسي نتيجة للحصار على العراق. إن الطموح الإيراني للقيام بدور القوة الاقليمية الرئيسية مستند على حقائق موضوعية واضحة. فمساحة إيران التي تبلغ 1،6 مليون كيلومتر مربع تساوي أربعة أضعاف مساحة العراق. أما عدد سكان إيران فقد تجاوز 66 مليون نسمة عام 1997 أي ضعف عدد سكان كل الدول العربية الخليجية. ويلاحظ أن عدد سكان إيران يزداد بمعدل سنوي ثابت قدره 3٪ وهو من أعلى معدلات الخصوبة في العالم، الأمر الذي يعني أن عدد سكانها سيصل إلى حوالي 110 ملايين نسمة بحلول عام 2005 لتصبح إيران بذلك الدولة العاشرة من حيث عدد السكان في العالم. إن الوضع السكاني المستقبلي لإيران سيشكل تحدياً اضافياً للدول العربية المجاورة لها والتي تعاني، عموماً، ليس من قلة السكان فحسب وإنما أيضاً من اختلاله الواضح. كذلك تبدو إيران كقوة اقتصادية متنامية في الشرق الأوسط. فالناتج القومي الإيراني أصبح اليوم أكثر تنوعاً من أي وقت آخر، ولم تعد مساهمة قطاع النفط والغاز فيه

تتجاوز 15٪. وقد بلغ إجمالي الناتج القومي لإيران حوالي 120 بليون دولار عام 1997، ويشهد نمواً سنوياً قدره 3٪. أما معدل دخل الفرد في إيران فقد بلغ 1460 دولاراً سنوياً أي ما يوازي 14٪ فقط من متوسط معدل دخل الفرد في دول الخليج العربي. فضلا ذلك، فإن إيران تمتلك احتياطياً نفطياً يصل إلى 100 بليون برميل، وهي بذلك واحدة من أهم الدول النفطية في العالم من حيث الاحتياطي، وكذلك من حيث الانتاج النفطي اليومي الذي يزيد على 5و3 ملايين برميل، لكن وبالرغم مما تملكه إيران من احتياطيات نفطية ضخمة إلا أنها ليست من الدول النفطية الغنية، فهي لا تمتلك فائضاً مالياً يزيد على قدراتها الاستيعابية، كبقية الدول في الخليج العربي. بل إن هذا الاحتياطي النفطي لم يساهم في حل المشكلات الاقتصادية الإيرانية المستعصية، كالبطالة التي بلغت حوالي 20٪ والتضخم الذي يقدر بـ 40٪ سنوياً والديون الخارجية التي بلغت حوالي 17 بليون دولار، أي أكثر من 18٪ من إجمالي الناتج القومي (السعدون 1997، 11-37).

من ناحية أخرى، تبدو إيران كقوة عسكرية كبرى ومتنامية في منطقة الخليج العربي وذلك على أثر تزايد انفاقها العسكري الذي تجاوز الـ 4 بلايين دولار عام 1996. من ناحية أخرى، بلغ عدد القوات المسلحة الإيرانية أكثر من 500 ألف جندي يضاف إليهم 350 ألف جندي من الاحتياط مدعومين جميعاً بـ 1440 دبابة قتالية رئيسية، و300 طائرة مقاتلة قاذفة معظمها أميركية الصنع، منها حوالي 60 طائرة من طراز «إف – 14»، لم تعد صالحة للعمل القتالي الفعال نتيجة للنقص الشديد في قطع الغيار. كما تعتمد القدرات العسكرية الإيرانية على الحرس الثوري الذي تشكل بعد قيام الثورة وتطور إلى قوة قتالية دفاعية وهجومية خلال سنوات الحرب مع العراق (كاتزمان 1996، 264). والواضح أنه وبالرغم من كل الجهود الحثيثة لاقتناء المعدات الحربية الحديثة فإن إيران ما زالت تعاني من الضعف في المعدات الأساسية، وذلك بسبب سياسة الاحتواء المزدوج الذي أكد فعاليته على الصعيد العسكري أكثر من أي صعيد آخر. وتحاول إيران حالياً الاستعاضة عن كل ذلك باللجوء للخيار النووي والسعي لتطوير قدراتها الصاروخية والنووية، وبخاصة بعد شرائها المواد والتكنولوجيا الضرورية لإنتاج السلاح النووي. لكن أي نشاط نووي إيراني سيكون خاضعاً للرقابة الدولية بحيث يصعب عليها إنتاج أسلحة نووية في المستقبل المنظور. كما تبدو إيران نشطة في مجال إنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ويعتقد أن إيران قطعت شوطاً مهماً في هذا السياق بعد بناء مصانع ومنشآت لإنتاج غاز الأعصاب بالتعاون مع الصين الشعبية (كوردزمان 1996). ويلاحظ أن إيران نجحت أيضاً في تطوير صناعاتها العسكرية وبخاصة في مجال الأسلحة الخفيفة وإنتاج عربات مدرعة وطائرات تدريب صغيرة. لذلك فإن إيران ربما كانت متفوقة عسكرياً على جميع الخليج. بيد أن هذا التفوق يبقى مجرد تفوق في الكم فقط وليس من حيث النوع.

لا بد من الإشارة إلى أن إيران، وبالرغم من انتخاب الرئيس محمد خاتمي مؤخراً، لا تزال تعيش حالة من الإرهاصات الثورية التي تؤثر في سياساتها ومواقفها وتخلق ظروفاً

سياسية داخلية غير مستقرة، وبالتالي سلوكيات خارجية متضاربة أشد التضارب. إن انتخاب محمد خاتمي رئيساً للجمهورية وتسلمه لمهامه في شهر أغسطس عام 1997 أدخل إيران إلى مرحلة من الاستقرار السياسي الذي تجسد في شكل العديد من المؤشرات التي تؤكد أن إيران ربما كانت مقبلة على تحولات سياسية وثقافية واجتماعية (حرب 1997، 58-103) مثيرة وحقيقية وتشير إلى دخولها مرحلة من انحسار الثورة وترسيخ الدولة ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية المنتخبة إنتخاباً حراً (هويدي 1998أ). إن الاتجاه العام السائد في إيران هو نحو الاعتدال والانفتاح على الخارج، بما في ذلك الدول العربية وكذلك الولايات المتحدة الأميركية التي أخذ الرئيس الإيراني الجديد على عاتقه مسؤولية إجراء حوارات شعبية معها ما أدى إلى أن يطرح الرئيس الأمريكي فكرة إجراء مصالحة حقيقية مع إيران (جريدة الخليج، 1998/6/19). لكن مهما كانت الإفرازات النهائية للانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة. فإن إيران لا تزال تعيش تداعيات حرب عنيفة ومكلفة خاضتها مع العراق، دامت أكثر من ثماني سنوات وأثرت تأثيراً حاسماً في بنيتها التحتية ومرافقها الحيوية وقدراتها العسكرية. كذلك تعيش إيران صراعات داخلية غير مقننة بين تيارات سياسية وأيديولوجية، معتدلة ومحافظة، ومتوثبة ضد بعضها. فضلا عن ذلك، فإن إيران تعيش أيضاً حالة من الحصار السياسي والاقتصادي المرتبط بسياسة الاحتواء المزدوج التي وضعت إيران في حالة من المواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية (جوز 1994، 35-45)، القوة العظمى الأولى أن لم تكن الوحيدة في ظل النظام العالمي الجديد.

هذا في ما يتعلق بالأوضاع الداخلية العامة لكل من إيران وتركيا، والتي نبرز إمكانية تأثيرهما على أولويات النظام الاقليمي العربي في ظل واقع الضعف العربي والتجزئة السائدة، وفي هذا السياق تبرز بقية دول الجوار الواقعة في قارة افريقيا والبالغ عددها تسع دول، هي اريتريا واثيوبيا وأوغندا وزائير وتشاد وافريقيا الوسطى والنيجر ومالي والسنغال، كمجموعة من الدول شديدة التواضع في مواردها الطبيعية وامكاناتها البشرية والاقتصادية وقدراتها الانتاجية واستعدادتها العسكرية (العيوطي 1991، 26-34).

إن دول الجوار الأفريقية هي، ربما، من أكثر الدول فقراً في العالم، وتنتمي إلى مجموعة من الدول التي تعرف بدول «حزام البؤس» حيث المعاناة البشرية فيها بلغت أقصى الدرجات، في ظل تدهور شنيع للظروف الحياتية والمعيشية (شامريرا 1994، 148-180). فالنيجر هي في آخر قائمة دول العالم من حيث مؤشرات التنمية البشرية، وكذلك هي حال كل من مالي وأثيوبيا وتشاد وأوغندا، ومع أن أفريقيا الوسطى وزائير، وربما اريتيريا، تبدو نسبياً أحسن حالاً على صعيد التنمية البشرية إلا أن معدل عمر الفرد في جميع هذه الدول يبقى الأدنى في العالم ولا يتجاوز 50 عاماً. كما أن نسبة الأمية فيها هي الأعلى في العالم وتصل في المعدل إلى 70٪ من عدد السكان بل تصل نسبة الأمية إلى حوالي 90٪ في النيجر، وتعتبر أعلى نسبة أمية في العالم. فضلا عن ذلك، فإن معدل دخل الفرد في دول الجوار الأفريقية يتراوح بين 300 إلى 600 دولار سنوياً، وهو بكل وضوح الأدنى في العالم، ويعني أن الفرد في النيجر وتشاد ومالي وأثيوبيا، مثلاً، يعيش

بمستوى معيشي قدره أقل من دولار في اليوم الواحد على مدار العام. ولا يتوقع أن تتحسن الظروف الحياتية لهذه الدول في المستقبل المنظور. كما لا يتوقع أن تمتلك هذه الدول قدرات عسكرية فعالة في المستقبل القريب أو تطور استعدادتها العسكرية الراهنة التي تعتمد على انفاق عسكري سنوي متواضع لا يتجاوز 20 مليون دولار للنيجر وحوالي 50 مليون دولار لمالي، كحد أقصى. بيد أن الأهم من كل ذلك هو أن هذه المجموعة من دول الجوار تتسم أوضاعها السياسية الداخلية بعدم الاستقرار، وتعاني من الاضطرابات والتوترات والحروب الأهلية العنيفة والمزمنة تجعلها في حالة دائمة من الانشغال بالهموم المحلية والداخلية(تقرير التنمية البشرية 1996).

إن حالة الاستثناء الوحيدة هي أثيوبيا التي لها حدود مشتركة مع ثلاث دول عربية هي السودان والصومال وجيبوتي. وتأتي أهمية أثيوبيا من كونها. تشكل في غالبيتها البشرية من قومية عريقة ومنافسة للقومية العربية، وتنتمي إلى تراث حضاري مختلف عن التراث الحضاري العربي والإسلامي. كما تكمن أهمية أثيوبيا في تحكمها بمنبع نهر النيل الذي يمر في الأراضي السودانية والمصرية والذي تحاول أثيوبيا حالياً إقامة العديد من السدود على مجراه الحيوي، الأمر الذي ربما سيؤثر سلباً على الحصص المائية لكل من السودان ومصر. وتستمد أثيوبيا حضورها من تعداد سكانها البالغ 55 مليون نسمة ومن إجمالي ناتج قومي يصل إلى 5 بلايين دولار وإنفاق عسكري سنوي يقدر بـ 150 مليون دولار وقوات مسلحة قوامها 120 ألف جندي. ومع أن أثيوبيا تعاني من الإنفجار السكاني والتدهور البيئي والفقر الإقتصادي. إلا أنها أخذت مؤخرا تستعيد بعضاً من حيويتها وتحقق الاندماج الإجتماعي والإستقرار السياسي النسبي، وذلك منذ قيام نظام الحكم الجديد المستند إلى دستور يؤكد على الصيغة الفدرالية الأثنية، وبالتالي حق كل الشعوب المنتمية لأثيوبيا في تقرير المصير والحصول على الاستقلال الذاتي. لذلك ظلت أثيوبيا محافظة على موقعها الإقليمي التقليدي، وخصوصا بعد تحسن علاقاتها الخارجية مع الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة. لكن بالرغم مما تظهره أثيوبيا من حيوية نسبية، إلا أنها كبقية دول الجوار في أفريقيا لا تشكل حالياً أي تهديد للأمن القومي العربي. كما ليس لهذه المجموعة من دول الجوار أي تأثير ملحوظ على المواقف العربية والذي لا يمكن التعامل على الصعيدين القومي أو القطري وبحزم وربما بقدرات تفوق ما لدى أثيوبيا في الوقت الراهن وخلال المستقبل القريب.

باختصار، فإن دول الجوار الإحدى عشرة المحيطة بالوطن العربي ليست دولاً موحدة في السمات والخصائص. بل هي دول متفاوتة أشد التفاوت في القدرات والإمكانات وفي تأثيرها على أولويات النظام الإقليمي العربي واختراقها للأمن القومي العربي. فالبعض من دول الجوار دول هامشية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وليس لها أي حضور سياسي يذكر. لكن دولاً أخرى من هذه الدول المحيطة بالوطن العربي تتمتع بقدرات وإمكانات تؤهلها للقيام بدور اقليمي فعال، ولها طموحات سياسية بل ونزعات توسعية تمارسها حالياً في الإطار الإقليمي، وعلى حساب العديد من الدول العربية. لكن مهما كان التفاوت في قدرات وامكانات دول الجوار، ومهما كان الأمر بالنسبة

لأهمية أو عدم أهمية تلك الدول، بل ومهما كان الأمر بالنسبة لقدرتها على اختراق أو عدم اختراق الوطن العربي، يبقى المدخل الصحيح للتعامل معها جميعاً هو فهم هذه الدول على حقيقتها والتعرف عن قرب وبعمق وموضوعية على خصائصها وإمكاناتها وهمومها. فالواضح أن معرفة الدول العربية بدول الجوار ومعرفة دول الجوار بالدول العربية هي، في العموم، اما ضعيفة أو واهمة أو مشوهة. إن كل ما يعرفه كل منها عن الآخر يتم الحصول عليه بشكل غير مباشر ومن خلال وسائل الإعلام الأجنبية(القلم 1994، 57). ولا شك أن الاعتماد الكلي على المصادر الأجنبية والثانوية لفهم أوضاع دول الجوار يساهم، بطبيعة الحال، في التأسيس لفهم غير مكتمل ومشوش وقائم على الأوهام والتصورات الخاطئة والتي تتسبب في إقامة علاقات متوترة وصراعيه، وهي السمة التي تطبع الآن العلاقات بين الوطن العربي ودول الجوار.

العلاقات الراهنة مع دول الجوار

تشير كل الوقائع المعاصرة إلى أن إدارة العلاقات بين الوطن العربي ودول الجوار لا تتم عربياً أو على الصعيد القومي. ليس هناك موقف عربي موحد تجاه دول الجوار ولا يتوقع لمثل هذا الموقف أن يتبلور قريباً، كما لا يتوقع للعلاقات مع دول الجوار أن تدار عربياً خلال المستقبل المنظور، وفي ظل استمرار واقع التجزئة السياسية العربية. فلكل دولة عربية مطلق الحرية في إدارة علاقاتها بالعالم الخارجي بما في ذلك دول الجوار. لذلك، فإن علاقات الوطن العربي بدول الجوار تدار قطرياً وعلى مستوى كل دولة عربية وبما ينسجم مع مصالحها الخاصة واعتباراتها السياسية الذاتية والآنية. إن الإعتبارات الثنائية وليست الاعتبارات الجماعية هي التي تحدد شكل ومضمون العلاقات مع كل من تركيا وإيران وأثيوبيا وبقية دول الجوار، لذلك، فإنه في الوقت الذي تقيم إيران علاقات ودية ومتوازنة ونشطة مع بعض من الدول العربية، وترتقي بعلاقاتها مع دول عربية أخرى إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية (عبدالوهاب 1996، 98)، في هذا الوقت بالذات تكون علاقة إيران بدول عربية أخرى متوترة وأحياناً شديدة التوتر، بل وتصل إلى حد العداء والصراع المكشوف والتدخل في الشؤون الداخلية وحتى الاحتلال لبعض من الأراضي العربية (جمعة 1996). كذلك، فإنه في الوقت الذي تحتل تركيا أراضي دولة عربية وتقوم بعمليات عسكرية في دولة عربية أخرى وتتعاون استراتيجياً مع اسرائيل وتقيم معها مناورات عسكرية استفزازية وموجهة أساساً ضد دول عربية محددة (رسلان 1997، 115-118)، في هذا الوقت بالذات تتمكن تركيا من إقامة علاقات ودية بدول عربية عديدة وتزيد من حجم علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول عربية أخرى. هذا الأمر لا يختلف كثيراً، أيضاً، بالنسبة لأثيوبيا التي تدهورت علاقاتها مؤخراً مع دولتين عربيتين في الوقت الذي تحتفظ بعلاقات ودية وإعتيادية مع أكثر من دولة عربية أفريقية وآسيوية. إن هذا التنوع في علاقة الوطن العربي بدول الجوار إنما يؤكد أنه لا توجد سياسة عربية للتعامل الجماعي مع الدول القريبة جغرافياً والتي هي بحكم هذا القرب من أكثر الدول تأثيراً على السياسات والمواقف العربية.

مع أن العلاقات مع دول الجوار لا تتم على الصعيد العربي وبرغم وجود العديد من

مظاهر التعاون وحسن الجوار، إلا أن المناخ العام الراهن لعلاقة الوطن العربي بدول الجوار يميل للصراع والعداء وليس للتعاون والتعايش السلمي. فتركيا تجتاح حالياً الأراضي العراقية وتقوم بعمليات عسكرية مستمر على مدى الأربع سنوات الأخيرة وإيران خاضت حرباً عنيفة ومكلفة مع العراق استمرت حوالي ثماني سنوات وتحتل منذ عام 1971 ثلاث جزر تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة(جمعة 1996، 9) كما أنها ما زالت تسعى لتصدير مفاهيمها وقناعاتها الثورية إلى الدول العربية المجاورة. كما خاضت أثيوبيا حرباً دامية مع الصومال استمرت ست سنوات، وهي الآن في حالة حرب مع دولة عربية أخرى هي السودان (رأفت 1997، 70-112). كذلك لا تخلو النظرة العربية الرسمية والشعبية إلى دول الجوار من العداء والشك تجاه نوايا دول الجوار. وتميل هذه النظرة للاعتقاد بأن إيران وتركيا وأثيوبيا ودول الجوار الأخرى هي دول معادية وأنها تتربص بالدول العربية وتنتهز الظروف والفرص المناسبة لاحتلال الأراضي العربية والتوسع على حسابها والتدخل في شؤونها الداخلية، وذلك كما هو قائم حالياً. ولا يقتصر الأمر على الرؤية المعادية، بل إن اللغة واللهجة والكتابات هي عموماً عدائية تجاه دول الجوار. كذلك، فإن الصورة النمطية لشعوب دول الجوار هي أيضاً صورة مليئة بملامح العدو أكثر من كونها تتسم بملامح الجار الصديق الذي يربطه بالوطن العربي تاريخ مشترك وعقيدة مشتركة وحضارة واحدة.

صورة العرب في إدراك دول الجوار ليست أحسن حالاً. ففي تركيا يبدو العربي، في وسائل الإعلام وفي الإدراك التركي عموماً، إرهابياً ومتخلفاً وخائناً وعدواً لتركيا. وتستمد هذه الصورة السلبية مشروعيتها من موقف الدول العربية والتي يعتقد على نحو واسع في الإدراك التركي، أنها تآمرت خلال هذا القرن مع الغرب ضد الامبراطورية العثمانية الأمر الذي أدى إلى هزيمتها أمام الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. اما إيران، فإنها تشعر بإستمرار أنها مستهدفة من العالم العربي وأنها مهددة من الأغلبية السنية العربية ومن القومية العربية التي يعتقد على الصعيد الشعبي الإيراني أنها تناصب العداء للقومية الفارسية(هويدي 1991). أما أثيوبيا فتشعر أنها مهددة دائماً في مسيحيتها المتميزة وفي انتمائها الأفريقي والزنجي، من قبل الدول العربية، الأمر الذي يفتح لإسرائيل لمد نفوذها إلى أثيوبيا وعبرها إلى القارة الأفريقية ككل.

إن العلاقات الراهنة بين الوطن العربي ودول الجوار فيها الكثير من الصراع على أرض الواقع، كما على صعيد الإدراك العام. لكن هذه العلاقات لم تكن دائماً وفي كل الفترات التاريخية علاقات صراعية أو عدائية أو صدامية. فتركيا التي تبدو حالياً أكثر عدائية تجاه الوطن العربي من بقية دول الجوار، كانت قبل عشر سنوات فقط بمثابة الحليف الاقليمي المحتمل، وكانت العلاقات العربية التركية في تطور مستمر على مختلف المستويات. كانت تركيا حريصة كل الحرص خلال عقد الثمانينات على تنمية علاقات ودية مع الدول العربية. لذلك ازدهرت العلاقات العربية التركية وبلغت درجات متقدمة من التعاون الاقتصادي والسياسي بما في ذلك اعتراف تركيا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ودعوتها إلى إقامة الدولة المستقلة في فلسطين. كان ذلك قبل عشر سنوات،

أما اليوم فإن تركيا تبدو حريصة كل الحرص على القيام بكل ما من شأنه استفزاز المشاعر العربية وتعميق المواجهة السياسية بينها وبين الدول العربية. لقد استغلت تركيا ظروف الحصار المفروض على العراق وتدهور قدراته العسكرية لكي تتغلغل عسكرياً إلى مساحات واسعة في شمال العراق واحتلالها احتلالاً شبه دائم، وخلق مناطق أمنية عازلة. فضلا عن ذلك، فإن الأوضاع السياسية الداخلية في تركيا دفعت بالنخبة السياسية والعسكرية مؤخراً لتعميق التحالف مع إسرائيل من خلال توقيع ثلاث اتفاقيات أمنية وعسكرية في 23 فبراير 1996. لقد أكدت تركيا من خلال هذه الاتفاقيات تفضيلها لعلاقاتها مع اسرائيل على علاقاتها مع العرب. بل إن تركيا تنطلق من حقيقة أن العلاقة مع إسرائيل هي من ثوابت سياستها الخارجية وإن هذه العلاقة كانت وستظل أكثر أهمية وربحية من كل علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية. إن الاتفاق الأمني الأخير بين إسرائيل وتركيا هو تتويج للعقيدة العسكرية التركية التي تنظر للدول العربية، وبخاصة سوريا والعراق، كعدو استراتيجي، لذلك، فإن هذه الاتفاقية موجهة في الأساس ضد كل من سوريا والعراق. فالاتفاقية لا تتضمن تبادل المعلومات الاستخبارية وإجراء مناورات عسكرية دورية فحسب بل إن أهم بند من بنود هذه الاتفاقية هو فتح المجال الجوي كل منهما للآخر، الأمر الذي يسمح بفتح المجال الجوي التركي أمام السلاح الجوي الإسرائيلي لمراقبة الحدود مع العراق وسوريا وجمع البيانات العسكرية الميدانية(معوض 1998). إن تركيا هي اليوم من أكثر دول الجوار ارتباطاً مع إسرائيل، وهو الإرتباط الذي تطور حتى في ظل حكومة أربكان الإسلامية التي لم تدم طويلاً. لقد أعربت الدول العربية عن الاستياء الشديد، والذي لم يخرج حتى الآن عن طور الاستياء اللفظي غير العملي، تجاه العمليات العسكرية التركية الدورية في شمال العراق وإنتهاكها الدائم للأراضي العراقية. لقد تزايدت الادعاءات التركية في مدينة الموصل العراقية، وبالذات منذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991، وقد أعد الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال خطة لاقتحام شمال العراق وصولاً إلى الموصل بهدف ضمها (جريدة الاتحاد 1998/5/19). كما أن الدول العربية لا تنظر بالارتياح لتزايد مبادرات التعاون السياسي والاستراتيجي بين تركيا واسرائيل. ولا شك أن هذه المواقف والتحركات التركية العدائية أثرت على العلاقات العربية التركية التي تتجه نحو المزيد من التوتر على كافة المستويات (الكيلاني 1996، 90-110).

كانت إيران، قبل حوالي عشر سنوات، تخوض حرباً شرسة داخل الأراضي العراقية وتهدد بتوسيع نطاق المعارك إلى الدول العربية الخليجية المجاورة. كما كانت إيران تهدد علناً بتصدير الثورة للخارج وتدعم القوى الثورية والراديكالية التي كانت تسعى للإطاحة بالأنظمة السياسية العربية في النظام الإقليمي الخليجي. لقد كانت إيران، دون غيرها من دول الجوار، الخطر الاستراتيجي والسياسي المباشر والذي استنزف الكثير من الموارد العربية خلال عقد الثمانينات والجزء الأول من عقد التسعينات. كانت فترة التسعينات بالذات فترة مضطربة في العلاقات العربية الإيرانية. ففي الجزء الأول من هذا العقد، قامت إيران بتعميق إحتلالها لجزيرة أبو موسى من خلال تأكيد سيادتها عليها وبالتالي عدم الإلتزام بالاتفاقية المبرمة في شأن وضع هذه الجزيرة العربية. هذا الاعتداء الإيراني تبعه

تحرك دبلوماسي إماراتي نشط للتنديد بالإجراءات الإيرانية ومطالبة إيران بإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث. وحصلت الدبلوماسية الاماراتية على الدعم الخليجي والمساعدة العربية والتفهم العالمي الأمر الذي ضاعف من توتر العلاقات العربية الإيرانية. كذلك تعقدت علاقات إيران بالبحرين خلال هذه الفترة، وذلك على أثر تزايد موجات العنف التي تخللتها تظاهرات واحراق للممتلكات، ألقت حكومة البحرين بالمسؤولية الكاملة عنها على إيران. وتبادلت كل من إيران والبحرين طرد السفراء وارتفعت حدة الحملات الإعلامية بينهما. كما شهدت العلاقات الإيرانية السعودية تدهوراً إضافياً خلال التسعينات، على أثر انفجار الخبر والاعتقاد بتورط جماعات إسلامية معارضة مرتبطة بإيران في هذا الانفجار الذي استهدف الثكنات العسكرية الأميركية في مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية(مسعد 1966، 111). لكن، وبعد فترة من التصعيد على الجبهات كافة، بين إيران وجاراتها من الدول العربية، بدأت العلاقات العربية الإيرانية تدخل مرحلة جديدة من تخفيف التوترات. فالأجواء المشحونة بسؤ الفهم تبددت نسبياً خلال السنة الأخيرة وبخاصة في الفترة التي تلت انتخاب محمد خاتمي رئيساً للجمهورية الإسلامية في إيران، والذي أعلن أن أحد أهم أولياته السياسية تحسين العلاقات مع الدول العربية. وشمل التحسن المفاجىء جميع الأطراف بما في ذلك الأطراف القريبة كالمملكة العربية السعودية والبحرين والعراق والأطراف البعيدة التي شملت مصر والمغرب وتونس ولبنان، حيث وعدت إيران بالمشاركة في عملية إعادة إعمار لبنان، والسودان التي شهدت علاقاتها مع إيران دفعة جديدة مع توقيع اتفاقية لمقايضة النفط الإيراني بالمنتوجات الزراعية السودانية. إن الإستثناء الوحيد لهذه التطورات الإيجابية في العلاقات العربية الإيرانية والتي أطلق عليها وصف «ربيع العرب في إيران» (هويدي 1998ب)، هو الموقف الإيراني من قضية جزر الإمارات المحتلة التي لم تبد إيران، حتى الآن، أي تجاوب لحلها حلاً سلمياً برغم أهمية الزيارة التي قام بها وزير خارجية إيران كمال خرازي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في نهاية شهر مايو 1998، والتي أسست لفصل جديد في العلاقات بين الدولتين (جريدة الخليج 1998/4/28). لكن وبالرغم من الموقف الإيراني المتعنت من هذه القضية، فإن إيران هي اليوم أكثر دول الجوار دعوة لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع الدول العربية، وبخاصة منها دول الخليج العربي.

فمن ناحية لم تعد إيران تهدد بتصدير الثورة إلى الخارج بل عوضاً عن ذلك هناك رغبة إيرانية في تحسين صورة الثورة الإسلامية مسنودة بنزعة واقعية ملحوظة في الخطاب السياسي الإيراني الراهن والتي برزت بكل وضوح خلال انعقاد مؤتمر القمة الإسلامية في طهران. إن إيران هي اليوم الدولة التي تطلق المبادرة لتهدئة القضايا الخلافية مع دول الخليج العربي وتجدد استعدادها لفتح حوار جاد معها من أجل جعل منطقة الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل وضمان السلام والاستقرار فيها. وهي التي تسعى لتعزيز الثقة المتبادلة من خلال خفض الإنفاق العسكري وزيادة الشفافية في البرنامج العسكري الإيراني. وهي أيضاً التي تؤكد على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتدعيم مظاهر التعاون مع جميع الدول العربية، بل إن إيران أعلنت لأول مرة استعدادها لإجراء حوار معمق في إيران أو في الإمارات، وعلى أي

مستوى تطلبه الإمارات، لحل مسألة الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي احتلتها إيران عام 1971 (جريدة البيان 1997/12/15).

إن من أهم نتائج التوجهات الإيرانية الجديدة التي تقودها شخصيات قيادية ذات اتجاهات عربية في إدارة الرئيس خاتمي، هو عودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والبحرين ووقف الحملات الإعلامية بينهما (جريدة الحياة 1997/12/19). كما أن من نتائج هذه التوجهات التحسن المطرد في العلاقات السعودية الإيرانية، التي شهدت انفراجات سياسية مهمة خلال الآونة الأخيرة بما في ذلك حضور الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، مؤتمر القمة الإسلامية في طهران وعقده لقاءات مكثفة مع المسؤولين الإيرانيين، ومن قبل ذلك عودة الرحلات الجوية المباشرة وتوقيع اتفاق للتعاون الصناعي بين المملكة العربية السعودية وأكبر شركة صناعية إيرانية فضلا عن اللقاءات والحوارات التي تمت على أعلى المستويات بين القيادة السياسية في كل من البلدين. لقد أدت هذه الحوارات إلى توقيع اتفاقية للتعاون بين السعودية وإيران تغطي كل من المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والعلمية والثقافية والرياضية والشبابية. جاءت هذه الاتفاقية، والتي هي الأولى من نوعها منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، لتضع الأطر الرسمية والقانونية لتحسين العلاقات بين الدولتين (جريدة الخليج 1998/6/4). كما شهدت المبادلات التجارية بين إيران والدول الخليجية الأخرى، وبخاصة عمان، دفعة قوية خلال هذه الفترة بشكل خاص. فقد ارتفع حجم التجارة البيئية بين إيران وهذه الدول إلى مستويات غير معهودة في السابق. كما برزت المشروعات الاقتصادية المشتركة بمبادرات القطاعين العام والخاص. تبقى الإشارة إلى أن إيران ظلت محافظة على موقفها المبدئي تجاه إسرائيل بما في ذلك ما ورد في خطاب الرئيس خاتمي إلى الشعب الأميركي والذي وصف فيه إسرائيل كدولة عنصرية . والواضح أن إيران لا تزال تتعامل مع الصراع العربي الصهيوني من منطلق أنه صراع وجود وليس مجرد صراع حدود. كما لا تزال إيران أكثر تشدداً في عدم التعامل مع الكيان الصهيوني من معظم الدول العربية بل أنها أكثر تأكيداً على الحقوق الفلسطينية المشروعة وعدم المساومة فيها. وهي حريصة على تأكيد هذه المواقف المبدئية من خلال دعمها للقوى الجهادية الإسلامية التي تتبنى المقاومة المسلحة للاحتلال الإسرائيلي. ولا شك أن إيران تدفع ثمن هذه المواقف المبدئية في شكل العزل السياسي والحصار الأمريكي واتهامها بدعم الارهاب في العالم. كل هذه المستجدات على العلاقات العربية الإيرانية جعلت من المشروع القول إن إيران كانت اليوم أكثر قرباً للعرب من أي وقت آخر، وإنها ربما قد تحولت من مصدر تهديد إلى رصيد محتمل للأمن القومي العربي.

هذا في ما يتعلق بالتطورات الراهنة في علاقة كل من إيران وتركيا بالوطن العربي. أما أثيوبيا، فمع أنها أقل أهمية من تركيا وإيران، بل إنه وبرغم انشغالها الشديد بهمومها الداخلية وبحربها المفاجئة مع اريتريا، إلا أنها ما زالت تشكل تهديداً لدولتين عربيتين هما

السودان والصومال، وما زالت علاقاتها بهما تتسم بالتوتر الذي يتفاقم يوماً بعد يوم نتيجة لدعم أثيوبيا للحركات الانفصالية التي تهدد وحدة كل من السودان والصومال. ولا يخلو الأمر من وجود محاولات اقليمية ودولية تعمل في اتجاه تغذية الخلافات بين الدول العربية والدول الأفريقية، كأثيوبيا واريتريا. فهناك اعتقاد غير مؤكد بضلوع إسرائيل في مغامرة اريتريا لاحتلال جزر حنيش وتحريضها لضم حوالي 20 كيلو متراً مربعاً من الأراضي الجيبوتية الواقعة على البحر الأحمر (سالم 1996؛ أحمد 1996). كما لا يستبعد تدخل إسرائيل في القضية المائية العالقة بين أثيوبيا وكل من السودان ومصر. فقد قامت إسرائيل مؤخرا بتوقيع اتفاقية من أجل إقامة سد لتوليد الكهرباء على نهر النيل في أثيوبيا التي تعتبر نافورة مياه بفضل كثرة الأنهار التي تنبع منها والتي يبلغ عددها 11 نهراً تتجه إما إلى الصومال أو السودان، وتساهم بما يوازي 85٪ من نهر النيل (خضر 1997، 144). إلا أنه، وبالرغم من وجود مؤشرات غير مؤكدة على ضلوع إسرائيل في تعميق الخلافات العربية الأفريقية يبقى الجزء الأكبر من هذه الخلافات من صنع الدول العربية والأفريقية ذاتها، وخصوصا أن معظم هذه الخلافات تتمحور حالياً حول علاقة السودان المتدهورة مع كل من اريتيريا وأثيوبيا وأوغندا. لقد كانت السودان على علاقات طيبة مع جميع دول جوارها حتى وقت قريب. لكن هذه العلاقات سرعان ما تدهورت في ظل اتهام الدول الأفريقية المجاورة للسودان بالتدخل في شؤونها الداخلية، عبر دعم المنظمات الإسلامية في تلك الدول. لذلك أصبحت السودان تعيش خلافات وصراعات شديدة مع اريتيريا وأثيوبيا واوغندا وحتى مصر. يأتي الخلاف السوداني الاريتيري على رأس قائمة الخلافات حالياً. فقد قطعت الدولتان العلاقات الدبلوماسية بينهما عام 1994، نتيجة لادعاء اريتيريا أن النظام في السودان يدعم تنظيماً إسلامياً جهادياً معارضاً للحكومة الاريتيرية الراهنة. وتبع هذا التدهور في العلاقات تسليم الحكومة الاريتيرية لمقر السفارة السودانية للحركات المعارضة السودانية والسماح لها ببث إذاعي موجه للسودان، بل إن اريتيريا أعلنت رسمياً استعدادها لدعم هذه الحركات عسكرياً وسمحت لها بإقامة معسكرات تدريبية. ثم هناك الخلاف السوداني الأثيوبي المتأجج حيث تتهم أثيوبيا السودان بدعم الحركات المعارضة الأثيوبية وبخاصة الجبهة الإسلامية لتحرير اوروميا جانا. في المقابل، تتهم السودان أثيوبيا بمساعدة جون قرنق والإنفصاليين في الجنوب. ثم جاءت محاولة إغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا لتزيد من التوترات بين السودان وأثيوبيا. وأخيرا هناك النزاع السوداني الاوغندي حيث تتهم اوغندا السودان بدعم الثوار الاوغنديين الذين يعملون على إطاحة النظام السياسي الحاكم. في المقابل تتهم السودان أوغندا بدعم قوات جون قرنق. لقد تفاقم النزاع بين السودان أوغندا إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين عام 1995. ولا يزال التوتر قائما بينهما برغم كل محاولات الوساطة التي بذلت لحل هذا الخلاف، بما في ذلك آخر هذه المحاولات تحت رعاية نيلسون مانديلا رئيس جنوب أفريقيا في أغسطس 1997، وقبل ذلك بسنة محاولة الوساطة التي قام بها الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني.

يتضح من هذا الاستعراض للعلاقات العربية الأفريقية أن السودان بسياساته وتوجهاته الأيديولوجية هو محور جميع الخلافات الراهنة مع دول الجوار الأفريقي، بل إنه ربما قد تحول إلى عامل من عوامل عدم الإستقرار الإقليمي في القرن الأفريقي (أبو الفضل 1997). ويبدو أيضاً أن الجزء الأكبر من الخلافات مع دول الجوار هي خلافات واهمة وغير واقعية. فالنظام الإسلامي في السودان ليس مستهدفا من قبل الدول المجاورة. كما لا توجد وقائع تؤكد ضلوع إسرائيل مع اريتيريا أو أثيوبيا في مغامرة الأولى ضد جزيرة حنيش أو في توجه الثانية لاستغلال مياه النيل لتوليد الكهرباء أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أنه وعلى العكس من هذا الواقع المتوتر والمليء بالصراعات في الشرق الأفريقي، فإن كافة الجبهات في الوسط والغرب الأفريقي تشهد تهدئة ملحوظة للنزاعات التقليدية. فالنزاع الليبي التشادي تم تجاوزه بالتفاوض وبعد أن أنهت ليبيا دعمها لحركة المعارضة التشادية، وتم تسليم شريط أوزو لتشاد. كما تم احتواء النزاع السنغالي الموريتاني الذي تأجج فجأة خلال السنوات الأولى من عقد التسعينات. هذه التطورات الإيجابية في الوسط والغرب الإفريقي لا شك أنها ستعيد التوازن إلى العلاقات العربية الأفريقية التي هي الآن في غاية السوء ويغلب عليها الصراع والعداء بدلاً عن التعاون وحسن الجوار والتعايش السلمي.

إن علاقات الوطن العربي بدول الجوار، وبخاصة مع كل من تركيا وإيران وأثيوبيا، هي الآن في حالة سيولة. وإذا كانت هذه العلاقات تبدو اليوم وكأنها أقرب إلى حالة العداء فإنها حتماً لم تكن هكذا في السابق وحتماً لا ينبغي لها أن تكون كذلك خلال المستقبل.

مستقبل العلاقات مع دول الجوار

كل المؤشرات تدل على أن العلاقات المتوترة الراهنة القائمة بين الوطن العربي ودول الجوار ستستمر خلال السنوات القليلة المقبلة. فالخلافات العقائدية والسياسية والحدودية العميقة لا تزال فاعلة ولم يتم حسمها الحسم النهائي، ولا يتوقع حسمها في المستقبل المنظور. كما أن الضعف العربي الراهن يغري بعضا ودول الجوار بممارسة النفوذ والتغلغل في الشأن العربي من أوسع الأبواب. كذلك فإن القوى الخارجية الأقليمية والدولية تؤجج الخلافات بين الوطن العربي ودول جواره، وتستغل كل الفرص الممكنة لتعميق التباعد بينهما. لذلك، ليس هناك أي أمل، في المدى القريب، في حدوث تقارب بين الدول العربية ودول الجوار. فبرغم القرب الجغرافي تبقى احتمالات الصراع هي الأكثر واقعية. فالعلاقات مع إيران، وبالرغم مما تشهده حالياً جزر الإمارات وعدم الالتزام بالاتفاقية الموقعة بين الجانبين بالنسبة للسيادة على جزيرة أبو موسى. والعلاقات مع تركيا ستشهد المزيد من التدهور بسبب التقارب التركي الإسرائيلي وبسبب الإصرار التركي على التوغل في شمال العراق من دون أي احترام لسيادة العراق. أما العلاقات مع دول الجوار الأفريقي وبخاصة مع أثيوبيا واريتيريا، فإنها تبدو في غاية السوء الآن وستظل كذلك، ولا يتوقع لها أن تشهد أي تحسن خلال المستقبل المنظور.

لا شك أن العلاقات المتوترة القائمة حالياً مع دول الجوار ليست في مصلحة الوطن العربي، كما أنها ليست في مصلحة دول الجوار. فالعلاقات المتوترة والمستمرة في التوتر تستنزف الموارد وتزيد من الأعباء الأمنية وتخلط الأولويات وتحول الصديق إلى عدو. إن الثمن الذي يدفعه الوطن العربي وتدفعه دول الجوار لمثل هذه العلاقات الصراعية فادح ولا ينبغي الاستمرار فيه، بل ربما لم يعد ممكناً تحمله. لذلك، فإنه من المهم تصحيح هذه العلاقات وتفادي تكرار الخلافات والنزاعات، إن الخطوة الأولى الضرورية لتجاوز التدهور الراهن في العلاقات هو التوصل إلى ميثاق بعدم الاعتداء، وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. لقد أصبح توقيع مثل هذا الميثاق الثنائي والجماعي إحدى أهم الأولويات السياسية العربية خلال الفترة القادمة.

أما الخطوة الثانية في سياق تصحيح العلاقات مع دول الجوار فتكمن في التعرف عن قرب على أوضاعها الداخلية والاطلاع على إتجاهاتها التنموية وسياساتها الخارجية ومساراتها المستقبلية. إن الفهم العميق لظروف دول الجوار هو المدخل الصحيح لإقامة علاقات صحية وعقلانية وتعاونية مستديمة. ولن يتم التأسيس لمثل هذا الفهم إلا من خلال معلومات أولية ومباشرة ومن خلال مراكز البحوث والدراسات المتخصصة، وكذلك من خلال الحوار المباشر الذي يتم عبر الوسائل الرسمية وغير الرسمية. إن علاقات الوطن العربي بدول الجوار بحاجة إلى جرعة كبيرة من العلاقات الإنسانية والشعبية والتي تستمد حيويتها من التشديد على الجوار التاريخي وليس فقط الجوار الجغرافي. كما تستمد هذه العلاقات قوتها من البعد العقائدي والروابط الاجتماعية التي تراكمت عبر القرون والتي يمكنها فتح أبواب واسعة للتعاون، أو، كحد أدنى، وقف العداء المتبادل الراهنْ، إن المطلوب التعامل مع دول الجوار تعاملاً شمولياً وليس سياسيا فقط، على أن يكون الهدف الاستراتيجي والبعيد المدى لهذا التعامل الشمولي هو تحويل دول الجوار من تهديد إلى رصيد. ويمكن تحقيق هذا الهدف على المدى القصير من خلال تخفيف حدة التوترات والصراعات، حتى لو تطلب ذلك تقديم بعض من التنازلات. أما على المديين المتوسط والبعيد فيمكن تحقيق هذا الهدف من خلال إقامة نظام للتعاون الاقليمي وإقامة منطقة للتجارة الحرة وقيام تكتل إقتصادي يعود بالفائدة على الدول العربية ودول الجوار معاً، والتي عانت بما فيه الكفاية من الحروب العنيفة والمعارك المفتعلة.

أخيراً، فإن ما سيدفع إلى تحسين العلاقات مع دول الجوار وتحويل ميزان القوى في هذه العلاقات لصالح الوطن العربي، هو إنهاء واقع التجزئة السياسية العربية والانتقال إلى واقع التعاون والوحدة. إذ كلما ازداد التنسيق العربي وكلما تعمق التعاون بين الدول العربية وكلما تم تجاوز الخلافات العربية البينية، تم في المقابل تحسين العلاقات مع العالم الخارجي بما في ذلك دول الجوار. كل ذلك لا يعني تجاوز الواقع والقفز على الحقائق. فعلاقة الوطن العربي مع دول الجوار تخضع لقانون الصراع والتعاون بين الدول. ففي أحسن حالات التعاون هناك دائماً إمكانية الصراع، كما أنه وفي أقصى حالات الصراع هناك احتمالات التعاون بين الدول العربية ودول الجوار.

الوطن العربي ودول الجوار
جدول (1)
القدرات والامكانات السكانية والجغرافية 1996

الدولة	عدد السكان (مليون)	المساحة (كم مربع)
إيران	65	1.6 مليون
تركيا	66	780 ألف
أثيوبيا	55	1.1 مليون
اريتريا	4	121 ألف
تشاد	5.5	1.3 مليون
أوغندا	20	236 ألف
زائير	45	2.4 مليون
افريقيا الوسطى	3	623 ألف
النيجر	9	1.3 مليون
مالي	10	1.2 مليون
السنغال	9	196 ألف
م/دول الجوار	291.5	10.8 مليون
الوطن العربي	253	14 مليون

المصدر: The Universal Almanac 1996, Kansas City, Andrews and McMeel, 1996 and 1996 Almanac, Boston, Houghton Mifflin Co., 1996.

جدول (2)
القدرات والامكانيات الاقتصادية 1996

الدول	الناتج القومي (مليار دولار)	النمو السنوي (٪)	الديون الخارجي (مليار دولار)	التضخم (٪)	احتياطيات النفط (مليار برميل)
إيران	120	3	15	50	95
تركيا	170	7	60	6	-
اثيوبيا	5	5.5	5.3	11	-
اريتريا	0.7	5	-	13	-
تشاد	1.3	4.3	0.88	5	-
أوغندا	4.8	6.5	3.6	5	-
زائير	6.3	1	12.7	1000	-
افريقيا الوسطى	1.3	4	1	4.9	-
النيجر	2.4	2.3	1.6	8.5	-
مالي	2.3	6	3	5	-
السنغال	4	4.4	3.9	7.7	-
م/ دول الجوار	319	4.5	107	25	95
م/الوطن العربي	529	2.8	155	6	650

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1997 وكذلك صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد 1996.

جدول (3)
القدرات والامكانيات الاجتماعية 1996

الدولة	دخل الفرد (الف دولار)	م/عمر الفرد (سنة)	التعليم (٪)	سكان المدن (٪)	دليل التنمية البشرية (جزء من 1)
إيران	1460	67	66	62	0.754
تركيا	2600	66	81	75	0.711
اثيوبيا	400	48	65	15	0,237
اريتريا	500	48	-	35	-
تشاد	450	48	46	23	0.291
أوغندا	1200	44	60	14	0.326
زائير	500	52	75	31	0.371
افريقيا الوسطى	400	50	56	42	0.355
النيجر	650	47	13	19	0.204
مالي	650	46	-	30	0.223
السنغال	1400	50	31	45	0.31
م/دول الجوار	928	51,5	55.5	35,5	0,380
م/الوطن العربي	3658	63	53	60	0,590

المصدر: UNDP. Human Development Report 1996, Oxford.

جدول (4)
القدرات والإمكانيات العسكرية 1996

الدولة	الاتفاق العسكري (مليون دولار)	القوات المسلحة (الف جندي)	عدد الدبابات	عدد الطائرات
إيران	3400	513	1440	295
تركيا	6000	640	4280	434
اثيوبيا	130	120	350	18
اريتريا	40	55	26	6
تشاد	29	30	60	4
أوغندا	136	50	20	-
زائير	120	49	20	22
افريقيا الوسطى	24	5	4	-
النيجر	21	5	40	-
مالي	51	7	21	16
السنغال	80	13	23	8
م/دول الجوار	10.30	1.437	6244	803
م/الوطن العربي	31.000	1.685	12.984	2.633

المصدر: International Institute for Strategic Studies (IISS), The Military Balance, 1996-1997.

المصادر

أبو الفضل، محمد

1997 «النظام السوداني: عنصر للتوتر أو للاستقرار الاقليمي»، السياسة الدولية العدد (128)، أبريل: القاهرة.

أحمد، محمد نور

1996 «رؤية اريتيرية للنزاع حول جزر حنيش»، السياسة الدولية العدد (125) يوليو: القاهرة.

الازعر، محمد خالد

1994 «العرب ودوائر التحرك الاقليمي للسياسة التركية» شؤون عربية العدد (74) يونيو.

الجواهري، يسرى وناريمان درويش

1986 الجغرافيا السياسة والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

السعدون، جاسم

1997 «العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران وتأثيرها على التنمية» مجلة العلوم الاجتماعية 25 العدد (1) ربيع: الكويت.

العيوطي، ياسين

1991 «افريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة»، السياسية الدولية، العدد (106) اكتوبر: القاهرة.

الكيلاني، هيثم

1996 تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبوظبي.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

1996 تقرير التنمية البشرية 1996 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

حرب، أسامة الغزالي

1997 إيران: تحولات السياسة والثقافة والمجتمع (ملف)، السياسة الدولية، العدد (106) اكتوبر: القاهرة.

جمعة، عبدالله

1996 «الاستيلاء الإيراني على جزيرة أبو موسى «مجلة شؤون اجتماعية، العدد (52)، شتاء.

جوز، جريجوري

1994 «الاحتواء المزدوج، سياسة لا منطقية»، الثقافة العالمية، العدد (67)، نوفمبر: الكويت.

خضر، غادة

1997 «المشروعات الأثيوبية وانعكاساتها على حصة مصر من مياه النيل»، السياسة الدولية العدده (128) أبريل: القاهرة.

رأفت، اجلال

1997 «القرن الأفريقي: أهم القضايا المثارة»، المستقبل العربي، العدد (128)، أبريل: بيروت.

رسلان، أحمد فؤاد

1997 «التقارب التركي الاسرائيلي: من الشرق الأوسط إلى القوقاز»، السياسة الدولية العدد (130)، اكتوبر: القاهرة.

روجرز، بيتر وبيتر ليدون

1997 المياه في العالم العربي: آفاق وإحتكالات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي.

سالم، علاء

1996 العرب ودول الجوار المشرقي»، في كتاب وثائق المؤتمر القومي العربي السادس، المؤتمر القومي العربي: بيروت.

سريع القلم، محمود

1994 «مستقبل العلاقات العربية - الإيرانية» المستقبل العربي العدد (177) نوفمبر: بيروت.

سعيد، عبدالمنعم

1987 العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.

شامريرا، ناسان

1994 «قضايا التنمية في افريقيا»، دراسات استراتيجية»، العدد (1)، نوفمبر.

عبدالوهاب، أيمن السيد

1996 «العلاقات السورية الإيرانية»، السياسة الدولية العدد (125)، يوليو: القاهرة.

كاتزمان، كينيث

1996 الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي.

كوردزمان، انتوني

1996 القدرات العسكرية الإيرانية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبوظبي.

محمد، مصطفى كامل

1996 تركيا: القدرة والتوجه والدور، الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: القاهرة.

مسعد، نيفين

1996 «العرب ودول الجوار المشرقي» في كتاب وثائق المؤتمر القومي العربي السادس، المؤتمر القومي العرّبي: بيروت.

معوض، جلال

1998 «عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية»، المستقبل العربي، العدد (227)، يناير: بيروت.

نقرش، عبدالله

1993 «استراتيجية التعامل العربي مع دول الجوار الجغرافي»، في السيد يسين، نحو تأسيس نظام عربي جديد، منتدى الفكر العربي، عمان.

نور الدين، محمد

1997 تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر: لندن.

هلال، علي الدين

1988 العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.

هويدي، فهمي

1991 العرب وإيران: وهم الصراع وهم الوفاق، دار الشروق: القاهرة.

1998أ «صراع التمكين في إيران» جريدة الخليج 1998/4/21، 11

1998ب «ربيع العرب في إيران» جريدة الخليج 1998/4/28، 11

صحف:

جريدة الاتحاد 1998/5/19 ص 27

جريدة البيان 1997/12/15 ص 24

جريدة الحياة 1997/12/19 ص 5

جريدة الخليج 1998/4/28 ص 11

جريدة الخليج 1998/4/28 ص 28

جريدة الخليج 1998/6/4 ص 33

جريدة الخليج 1998/6/19 ص 1

Allen, J. & Hamnett, C. eds.

1995 A Shrinking World. The Open University: Oxford.

Falk, R.

1995 On Human Governance, Polity Press: Cambridge.

Sassen, S.

1996 Losing Control: Sovereignty in an Age of Globalization. Columbia Univesity press: New York.

